الأمم المتحدة

A/C.3/58/L.9/Rev.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
28 October 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

اللجنة الثالثة

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تركيا، جامايكا، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تترانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، زمبابوي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السلفادور، السنغال، سوازيلند، السويد، سيراليون، شيلي، الصين، طاجيكستان، عمان، غانا، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا، فنلندا، قبرص، قطر، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، كوستاريكا، كينيا، لبنان، لكسمبرغ، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ناميبيا، النرويج، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان: مشروع قرار

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

إن الجمعية العامة،

291003 291003 03-58523 (A)

إذ **تشير** إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥، وإلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعنونة ''مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة''، المعقود في جنيف في الفترة من ٢٦ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠،

وإذ تؤكد من جديد أن إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل[(١)] والمبادرات الأخرى من أجل التنمية الاجتماعية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين[(٢)] ستشكل الإطار الأساسي لتعزيز التنمية الاجتماعية للجميع على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(٣)] والأهداف الإنمائية الواردة فيه، وإلى الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات والدورات الاستثنائية ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضا إلى الالتزام بتعزيز النظم الوطنية والعالمية القائمة على مبادئ العدل والإنصاف والديمقراطية والمشاركة والشفافية والمساءلة واحتواء الجميع،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن ''التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي''،

وإذ ترى أنه على الرغم من الجهود المبذولة والتقدم المحرز في بعض مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما زالت قطاعات عريضة من مجتمعاتنا، لا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، تواجه تحديات خطيرة، تشمل الأزمات المالية الطاحنة وانعدام الأمن والفقر والاستبعاد وعدم التكافؤ في معدلات نمو الدخل وتوزيعه وفي مجالي التعليم والصحة،

وإذ تلاحظ أن لجنة التنمية الاجتماعية ستنظر خلال دورتها الثالثة والأربعين التي ستعقد في عام ٢٠٠٥ في موضوعها ذي الأولوية المعنون ''استعراض الإجراءات الإضافية

---

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢) القرار دإ - ٢/٢٤، المرفق.

(٣) انظر القرار ٢/٥٥.

المتخذة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة''،

١ - **تحيط علما مع الارتياح** بتقرير الأمين العام[٤]؛

٢ - **تؤكد من جديد** ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والواردة في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج العمل[١]، التي كانت بمثابة حجر الأساس لتوافق جديد في الآراء يجعل الناس محور الاهتمام في السياسات الإنمائية، وورد فيها تعهد بالقضاء على الفقر وتشجيع العمالة الكاملة والمنتجة وتعزيز الاندماج الاجتماعي، من أجل إقامة مجتمعات مستقرة وآمنة وعادلة للجميع؛

٣ - **كما تعيد تأكيد** القرارات المتصلة بالإجراءات والمبادرات الأخرى الرامية إلى التعجيل بتحقيق التنمية الاجتماعية للجميع، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الرابعة والعشرين والواردة في المبادرات الأخرى المتخذة من أجل التنمية الاجتماعية[٢]؛

٤ - **تعيد كذلك تأكيد** أن الهدف من التكامل الاجتماعي هو خلق ''مجتمع يسع الجميع'' يؤدي فيه كل فرد، بما له من حقوق وما عليه من مسؤوليات، دورا فعالا، وأن ذلك المجتمع الذي يحتضن الجميع لا بد أن ينبني على احترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتنوع الثقافي والديني والعدالة الاجتماعية والاحتياجات الخاصة للضعفاء والمحرومين والمشاركة الديمقراطية وسيادة القانون؛

٥ - **تقر** بضرورة تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، من أجل معالجة أشد الاحتياجات الاجتماعية إلحاحا لدى الناس الذين يعيشون في فقر وذلك بعدة طرق من بينها تصميم وإنشاء آليات مناسبة لتدعيم وتوطيد المؤسسات الديمقراطية والحكم الديمقراطي (الفقرة ٦ من منطوق القرار ٥٧/٢١١)؛

٦ - **تعيد تأكيد** الالتزام بالمساواة بين الجنسين وبتعزيز السياسات والبرامج التي تسهم في زيادة وضمان وتوسيع نطاق مشاركة المرأة بصورة كاملة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أساس من الندية التامة، وزيادة فرص وصولها إلى جميع الموارد اللازمة لكي تمارس حقوقها الإنسانية وحرياتها الأساسية على الوجه

(٤) A/58/172.

الأكمل، وذلك بإزالة الحواجز التي ما زالت تعترض طريقها (مستمدة من الفقرة ٢٦ (ق) من إعلان كوبنهاغن)؛

٧ - **تؤكد** أن إحراز تقدم في تحقيق أهداف طويلة الأجل من قبيل كفالة الإنصاف والتلاحم الاجتماعي ووجود رصيد كاف من رأس المال البشري، أمر يتطلب إلى جانب السياسات الاجتماعية سياسات اقتصادية داعمة ومتساوقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الصعيدين الوطني والدولي؛

٨ - **تشدد** على أهمية تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية تحقيقا لتنمية الموارد البشرية وتعزيزا لعملية التنمية، وتدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى القيام، على أرفع مستوى ممكن، بتقييم مدى فعالية ذلك التكامل وتقديم توصيات بهذا الشأن إلى الجمعية العامة، وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية موالاة هذه المسألة بعنايتها الخاصة في دوراتها القادمة وتدعو مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى أن تراعي، كل في حدود ولايته وفي مجال اختصاصه، مسألة كفالة التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية؛

٩ - **تؤكد** ضرورة كفالة انخراط البلدان النامية فعليا في عملية صنع القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي وذلك بعدة طرق من بينها زيادة المشاركة في المنتديات الاقتصادية الدولية بما يضمن شفافية المؤسسات المالية الدولية وخضوعها للمساءلة فيما يتعلق بإدراج مسألة التنمية الاجتماعية في صدارة سياساتها وبرامجها؛

١٠ - **تعيد تأكيد** أن التعاون الدولي المتساوق والمعزز والبيئة الاقتصادية الخارجية المؤاتية يشكلان، بالنظر إلى الترابط المتزايد والمتعدد الأوجه بين جميع المناطق والبلدان، تكملة لا غنى عنها للجهود التي تبذلها البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، لتعزيز تنميتها الاجتماعية والقضاء على الفقر؛

١١ - **تسلم** بأن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية[٣] أمر يتطلب شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتؤكد في هذا السياق، أهمية اتباع سياسات سليمة وإقامة حكم رشيد على جميع المستويات وكفالة سيادة القانون فضلا عن تعبئة الموارد المحلية واجتذاب التدفقات الدولية وتعزيز التجارة الدولية باعتبارها أحد محركات التنمية وزيادة التعاون الدولي والمالي والتقني من أجل التنمية وتمويل الديون بشكل مستدام وتخفيف عبء الديون وزيادة تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية والدولية؛

١٢ - **تسلم أيضا** أنه ستلزم زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الأخرى بقدر كبير إن أريد للبلدان النامية أن تحقق الأهداف والغايات الإنمائية الدولية المتفق عليها، ومن

بينها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وتسلم كذلك بأنه لبناء الدعم اللازم للمساعدة الإنمائية الرسمية تعهد كذلك رؤساء الدول والحكومات بتحسين السياسات والاستراتيجيات الإنمائية على الصعيدين الوطني والدولي بما يزيد من فعالية المعونة؛

١٣ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل بعد جهودا ملموسة من أجل تحقيق الهدف المتمثل في تخصيص نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي قدرها ٠,٧ في المائة للبلدان النامية على سبيل المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا على سبيل المساعدة الإنمائية الرسمية، حسبما أعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، تحثها على القيام بذلك، وتشجع البلدان النامية على تعزيز التقدم المحرز في العمل على كفالة فعالية استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية إسهاما في تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية، وتعترف بجهود جميع المانحين وتثني على المانحين الذين فاتت إسهاماتهم في المساعدة الإنمائية الرسمية الأهداف المحددة أو بلغتها أو هي في سبيلها إلى بلوغ تلك الأهداف، وتشدد على أهمية بحث الوسائل والأطر الزمنية اللازمة لتحقيق الأهداف والغايات آنفة الذكر؛

١٤ - **تعيد تأكيد** وجوب أن تجتهد البلدان المستفيدة والبلدان المانحة في زيادة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٥ - **تشدد** على أهمية اتخاذ تدابير فعالة، بما في ذلك إنشاء آليات مالية جديدة، حسب الاقتضاء، لدعم جهود البلدان النامية الهادفة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والحد من الفقر وتوطيد نظمها الديمقراطية، مع إعادة التأكيد على أن كل بلد هو الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأن السياسات الوطنية تلعب الدور الرئيسي في عملية التنمية؛

١٦ - **تعيد تأكيد** أن التنمية الاجتماعية تتطلب مشاركة نشطة من جانب جميع الجهات الفاعلة في عملية التنمية ومن بينها منظمات المجتمع المدني والشركات والمشاريع التجارية الصغيرة، وأن الشراكة فيما بين جميع الجهات الفاعلة المختصة غدت، بشكل متزايد، جزءا من التعاون الدولي من أجل التنمية الاجتماعية، كما تعيد تأكيد أنه، في كل بلد، يمكن أن تسهم الشراكة فيما بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، إسهاما فعالا في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية وتشدد على أنه على الصعيد الدولي ينبغي تشجيع المبادرات الأخيرة الرامية إلى بناء شراكات تطوعية لأغراض التنمية الاجتماعية ومناقشة تلك المبادرات باستفاضة على عدة مستويات من بينها المستوى الحكومي الدولي؛

١٧ - **تشدد** على مسؤولية القطاع الخاص على الصعيد الوطني والدولي، مما يشمل الشركات الصغيرة والكبيرة والشركات عبر الوطنية، عن الآثار المترتبة على أنشطته ليس في المجالين الاقتصادي والمالي فحسب بل وأيضا في مجال التنمية والمجال الاجتماعي ومجالي الشؤون الجنسانية والبيئة، وعلى مسؤولياته تجاه العاملين فيه وإسهاماته في تحقيق التنمية المستدامة بما في ذلك التنمية الاجتماعية، وتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات عملية داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خلال مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة، بشأن مسؤولية الشركات وخضوعها للمساءلة؛

١٨ - **تعيد تأكيد** أنه ينبغي أن يكون التعليم وخلق فرص العمل وتحسين ظروف العمل، وهي بعض من العناصر التي لا غنى عنها للقضاء على الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي والمساواة بين الجنسين والتنمية عموما، في صدارة الاستراتيجيات الإنمائية والتعاون الدولي الداعم للسياسات الوطنية، وتسلم بضرورة تعزيز العمالة المستوفاة لمعايير العمل المبينة في صكوك منظمة العمل الدولية القائمة في هذا الصدد والصكوك الدولية الأخرى؛

١٩ - **تشجع** في هذا السياق، المبادرات التي تضطلع بها حاليا منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بوضع استراتيجيات وتدابير توظيف شاملة تشجع توظيف الشباب، وذلك مع مراعاة ما هو قائم في هذا الصدد من صكوك دولية تتصل بالشباب؛

٢٠ - **تعيد تأكيد** دعوة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة والجهود الجارية الرامية إلى تنسيق المبادرات الحالية المتعلقة بأفريقيا، وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تواصل في أعمالها إيلاء الأهمية اللازمة للبعد الاجتماعي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛

٢١ - **ترحب** بمساهمة لجنة التنمية الاجتماعية في متابعة واستعراض الإجراءات الإضافية المتخذة لتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في كوبنهاغن والمبادرات الأخرى التي اتفق عليها في جنيف، وتؤكد من جديد أن لجنة التنمية الاجتماعية ستواصل تحمل المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، وتشجع الحكومات والوكالات المتخصصة لمنظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية، والمجتمع المدني على مواصلة تقديم الدعم لأعمالها؛

٢٢ - **تشير** إلى طلبها إلى كل من اللجان الفنية أن تدرس أساليب عملها لكي يتسنى لها تحسين متابعتها لتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مع التسليم بأنه ليست هناك حاجة لاتباع نهج موحد حيث إن لكل لجنة فنية خصوصيتها، مع ملاحظة أيضا أن أساليب العمل الحديثة يمكن أن تكفل على نحو أفضل

استعراض التقدم المحرز في التنفيذ على جميع الصعد، وذلك استنادا إلى تقرير يتضمن توصيات يقدمها الأمين العام إلى جميع اللجان الفنية وإلى الهيئات الفرعية ذات الصلة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أساليب عملها، وفقا للأحكام المحددة في النتائج ذات الصلة والمقررات ذات الصلة التي تتخذها كل هيئة، مع مراعاة التقدم الذي أحرزته مؤخرا في هذا الصدد بعض اللجان، وبخاصة لجنة التنمية المستدامة؛ وينبغي للجان الفنية والهيئات الأخرى المختصة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن تقدم إلى المجلس في موعد لا يتجاوز عام ٢٠٠٥ تقارير عن نتائج هذه الدراسة؛

٢٣ - **تشير** إلى قرارها أن تستعرض في عام ٢٠٠٥ التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في إعلان الألفية وإمكانية تنظيم مناسبة رئيسية في هذا السياق، وتطلب في هذا الصدد إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تحيل إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، النتائج المهمة لاستعراضها للإجراءات الإضافية المتخذة تنفيذا لنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين، وذلك لكي تنظر فيها الجمعية العامة في عام ٢٠٠٥؛

٢٤ - **تدعو** الأمين العام والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة المعنية وصناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وسائر المنتديات الحكومية الدولية المختصة، كل في نطاق ولايته، إلى مواصلة إدراج الالتزامات والتعهدات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن وفي المبادرات الأخرى للتنمية الاجتماعية ضمن برامج عملهم وإلى إيلائها الاهتمام على سبيل الأولوية، ومواصلة المشاركة بنشاط في متابعة هذه الالتزامات والتعهدات ورصد ما تمخض عنها من إنجازات؛

٢٥ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والخمسين بندا عنوانه ”تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في تلك الدورة تقريرا عن هذه المسألة.